■ الفصل الخامس

الفساد في وزارة النقل والمواصلات منذ التسعينيات

(الكبار) استولوا على أرض قيمتها ٦٣٢ مليون جنيه بالمعادي

(الوزير) اكتفى بإبعاد المتورطين- ولم يبلغ النيابة العامة

❖ مسئولو الشركة المصرية للاتصالات سهلوا لجمعية الإسكان الاستيلاء على أرض قيمتها ١٦٨ مليون جنيه!

❖ مدير عام الأملاك بالشركة سهل للجمعية الاستيلاء على الأراضي مقابل حصوله على أرض قيمتها ١١٥ مليون جنيه.

❖ رئيس الهيئة الأسبق ورئيس الجمعية استوليا على أرض قيمتها ٨ ملايين جنيه.

❖ مدير الأملاك استولي على المستندات وأخفاها في سيارته وتحدي قرار الوزير ورفض الرد على اللجنة.

وزارة النقل والمواصلات أصبحت مسرحًا للعديد من وقائع الفساد وإهدار المال العام!! معروضة حاليًا بين يدي الوزير سليمان متولي لاتخاذ قراره وإبلاغ النيابة العامة، بعد أن كشفت تقارير رقابية اللثام عن إهدار واستباحة ما قيمته ٦٣٢ مليون جنيه داخل دهاليز هيئة الاتصالات التابعة للوزارة!

في البداية يقول تقرير هيئة الرقابة الإدارية: إن بعض المسئولين بالشركة المصرية للاتصالات قاموا بتسهيل استيلاء الجمعية التعاونية لإسكان العاملين على مساحة من الأراضي بناحية المعادي قيمتها ١٦٨ مليون جنيه!! وهي جزء

صغير من المساحات التي تم السطو عليها بمعرفة مدير عام الأملاك بالشركة! وكان ذلك مقابل حصوله على أراض تم تخصيصها له بواسطة جمعية الإسكان التي استولت على الجزء الأكبر من هذه الأراضي قام ببيعها بحوالي ٥٠١ من ملايين الجنيهات!

ولم يكن مدير الأملاك هذا سوي حلقة صغيرة في مسلسل طويل يضم كبار مسئولي الهيئة! على رأسهم المهندس أحمد كامل رئيس الهيئة الأسبق، ورئيس جمعية إسكان العاملين بالاتصالات وأسماء أخرى كبيرة تؤكد أن حجم الفساد في الوزارة تجاوز الحدود الطبيعية، وأن هناك شبهة تواطؤ ستحول دون اتخاذ القرار المناسب والرادع ضد هؤلاء المسئولين!

ولنترك إحدى المذكرات التي أعدها المهندس محمد وجدي عبدالحميد، مستشار الوزير لشئون الاتصالات في ٨ من نوفمبر عام ١٩٩٨ تفصح عما يدور في كواليس الوزارة، يقول مستشار الوزير إنه قد وردت من رئيس هيئة الرقابة الإدارية مذكرة تفيد قيام المسئولين بالشركة المصرية للاتصالات بتسهيل استيلاء الجمعية التعاونية لإسكان العاملين على قطعة أرض بناحية المعادي، واستيلاء رئيس الهيئة الأسبق أحمد كامل والذي يتولي رئاسة الجمعية في ذلك الوقت على مساحات أخرى من الأراضي لنفسه!

وتشرح المذكرة تفاصيل المهزلة فتؤكد وجود أراض مملوكة للشركة المصرية للاتصالات مساحتها ٣١ فدانًا مبددة بين كل من شركة المعادي للتنمية والتعمير وجمعية إسكان العاملين في الاتصالات تقدر قيمتها بحوالي ٥٢٠ مليون جنيه إضافة إلى تسهيل مدير عام الأملاك بالشركة المصرية للاتصالات استيلاء الجمعية على مساحة ١٠ أفدنة من المساحة المذكورة تقدر قيمتها بحوالي ١٦٨ مليون جنيه دون وجه حق نظير حصوله على قطعة أرض مميزة من الجمعية رغم عدم أحقيته في ذلك، وقام بدوره ببيعها بمبلغ ٥،١ مليون جنيه، حيث كانت هي

الثمن الذي حصل عليه مقابل تسهيل السطو على أراضي الشركة!!

ويشير مستشار الوزير في مذكرته إلى أن المهندس أحمد كامل رئيس جمعية إسكان العاملين بالاتصالات استولي على مساحة ٢١٩٥ م٢ تقدر قيمتها بمبلغ ٨ ملايين و٧٨٠ ألف جنيه ويدخل في حدود تلك المساحة الشارع الفاصل بين حدود كل من أرض الشركة المصرية للاتصالات وجمعية إسكان العاملين، الأغرب من ذلك أن رئيس الجمعية بدوره قيام ببناء فيلا أخرى على جزء من الأراضي وبالطبع دون أن يحصل على ترخيص بذلك!

وتضيف المذكرة التي تم رفعها للوزير ـ أيضًا ـ أن رئيس هيئة الرقابة الإدارية طالب بتنفيذ عدة بنود ضرورية من جانب الوزير سليمان متولي تتضمن أن تقوم الشركة المصرية للاتصالات بتكليف الهيئة العامة للمساحة لتحدد وفصل حدود ممتلكات كل من الشركة المصرية للاتصالات وشركة المعادي للتنمية والتعمير وجمعية إسكان العاملين بالإضافة إلى تشكيل لجنة للتحقيق من وجود الأراضي والعقارات بتحديد مساحة الفيللا المخصصة للمهندس أحمد كامل على ضوء المساحة السابق تخصيصها والواردة بكتاب الإدارة العامة للمحطات الأرضية بتاريخ أول ديسمبر ١٩٨٤ ، وأيضًا التحقيق مع مدير عام الأملاك عن تسهيله استيلاء جمعية العاملين على مساحة ١٠ أفدنة دون وجه حق!

نفس المذكرة تم رفعها من جانب مستشار الوزير لشئون الاتصالات المهندس محمد وجدي عبدالحميد، وفي نفس التاريخ للمهندس عبدالفتاح أبوسريع رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات يقول فيها: مرفق تقرير الرقابة الإدارية «سري جدًا» بشأن قيام بعض المسئولين بالشركة المصرية للاتصالات بتسهيل الاستيلاء على أراضي الشركة.

الغريب والخطير في الأمر أن التوصيات التي أصدرها الوزير بشأن القضية تتلخص في إبعاد مدير الأملاك بالشركة من عمله إلى عمل آخر دون أن يقرر

تحويله للتحقيق أو للنيابة العامة خاصة أن الأدلة والبراهين التي أكدتها الرقابة الإدارية تكشف عن تسلم مدير الأملاك قطعة أرض قام ببيعها بمبلغ ١.٥ مليون جنيه من جمعية إسكان العاملين بالاتصالات نظير قيامه بتسهيل عملية الاستيلاء على الأرض وتمثل توصية الوزير علامة استفهام كبيرة بالإضافة إلى العديد من التساؤلات المهمة من بينها: لماذا لم يتم تحويل المتورطين في قضية نهب المال العام للنيابة؟.

كما تكشف المذكرات الرسمية الموجهة من رئيس الإدارة المركزية لتخطيط مشروعات القوي والمباني المهندس أحمد عبدالرحمن إلى مدير عام الأملاك بالشركة المصرية للاتصالات في ١٧ من مايو العديد من التفاصيل المثيرة منها أن هناك نحو أربعين فدان مبددة من أملاك هيئة الاتصالات بين شركة المعادي وجمعية إسكان العاملين بالإضافة إلى ١٠ أفدنة منها بالزيادة لجمعية الإسكان، وقد بلغ إجمالي قيمة الأراضي المبددة حوالي ٦٣٢ مليون جنيه، كما تشير المذكرة إلى ضرورة تحميل مدير الأملاك مسئولية تأخير إدراج أصول الأراضي بتلك المنطقة.

النهب في القومية للاتصالات

التفاصيل الأكثر إثارة في عملية النهب تتمثل في أدلة ومستندات ومعلومات تتضمن قيام المهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات بإصدار قرار بتشكيل لجنة رئيسية للتحقيق في صحة تقويم صافي أصول الهيئة القومية للاتصالات بعد تحويل الهيئة إلى شركة مساهمة في الشكة المصرية للاتصالات.. رأس اللجنة المستشار محمود السكري نائب رئيس مجلس الدولة، على أن تقدم تقريرًا بنتائج أعمالها خلال شهرين من تاريخ وصول الأوراق والمستندات، وبعد أن بدأت اللجنة أعمالها تنفيذًا لقرار الوزير الذي يحمل رقم ١٧٦ في البحث والتحري عن تفاصيل أراضي الهيئة بمنطقة المعادي بجوار محطة القمر

الصناعي، اكتشفت أنه تم بيع مائة فدان لجمعية إسكان العاملين بالاتصالات بالإضافة إلى اختفاء مستندات أكثر من ٤٠ فدانًا بمنطقة المعادي!!

وما كان من اللجنة ممثلة في مدير عام الإدارة العامة لمشروعات المباني، إلا أن أرسلت خطابًا إلى نائب رئيس مجلس الإدارة للمشروعات في ١٦ من مايو ١٩٩٨ تشير فيه إلى أنه طلب من المهندس مدير عام الأملاك جميع المستندات التي تخص الأرض.

وجاء رد مدير عام الأملاك بأن المستندات موجودة بالإدارة ويمكن إرسال مندوب للاطلاع عليها، وبالفعل قام أحد أعضاء اللجنة بالتوجه إلى الإدارة للحصول على المستندات فلم يجد مدير عام الأملاك ودخلت اللجنة في دهاليز أبوزيد التي لا تنتهي، حيث حدثت عملية مماطلة في تسليم المستندات لإخفاء معالم الجريمة وكانت الطامة الكبرى حين اكتشفت اللجنة أن المستندات التي تخص الأراضي قام مدير الأملاك بجمعها في سيارته وإخفائها من مقر الإدارة، وهو ما اضطر اللجنة بعد فشلها في الحصول على المستندات إلى القيام بزيارة موقع الأراضي على الطبيعة فوجدت أن محطة الأقمار الصناعية تشغل ٣٠ فدانًا، بالإضافة إلى ٣٠ فدانًا أخرى عبارة عن مخازن للمشروعات و٦٦ فدانًا مخازن للشبكات وسنترال المعادي (٢) علاوة على أرض فضاء مجاورة للمحطة الأرضية للقمر الصناعي مساحتها ٧،١٤ فدان وأرض فضاء مخصصة لإنشاء النادي مساحتها حوالي ٦،٢٠ فدان وهو ما يؤكد أن إجمالي مساحة مسطح الأرض الفضاء والمشغولة حوالي ٥٥،٢٤٠ فدانًا بالإضافة إلى ١٠٠ فدان تم تخصيصها لجمعية إسكان العاملين ومساحة فدانين مخصصة لتوسعة الشارع أمام محطة الأقمار، وشارع اللاسلكي .

واتضح للشركة أن إجمالي المساحة ٥٥، ٢٤٢ فدان من إجمالي من مساحات قدرها ٢٨١ فدانًا هي أرض اللاسلكي المسجلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٠

لسنة ١٩٦٣ وهي أرض مابركوني المشتراة وبذلك اتضح للجنة أن هناك مساحة قدرها ٥،٣٩ فدان مبددة بين شركة المعادي للتنمية والتعمير وجمعية إسكان العاملين تبلغ قيمتها ٦٣٢ مليون جنيه، حيث إن سعر الفدان في هذه المنطقة يبلغ ١٦ مليون جنيه، وسعر المتر المسطح يبلغ ٤ آلاف جنيه وهو السعر الذي باعت به الجمعية قطعة من الأرض التي اشترتها لشركة أجنبية.

وفي ١٧ من مايو عام ١٩٩٨ أرسل رئيس الإدارة المركزية لتخطيط المشروعات خطابًا إلى مدير عام الأملاك يحمله فيه مسئولية تأخير إدراج أصول الهيئة بهذه المنطقة ويشير فيه إلى تبديد أرض قيمتها ٦٣٢ مليون جنيه!! وأمام إهمال وتقاعس مدير الأملاك عن الرد لم يكن أمام اللجنة إلا أن قامت بإبلاغ جهاز الرقابة الإدارية وبعد عدة أشهر قام رئيس هيئة الرقابة الإدارية بكتابة تقرير كتب عليه «سري للغاية» تم إرساله إلى مستويات عليا وفي ٢٩/ ٨/ ١٩٩٨ وصل التقرير إلى المهندس محمد وجدي عبد الحميد مستشار الوزير لشئون الاتصالات الذي قام بدوره برفع مذكرة إلى المهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات شرح فيها تفاصيل الاستيلاء على أراضي وأموال الهيئة وكانت المفاجأة حينما أشر الوزير على المذكرة بعبارة «للتنفيذ والإفادة» مع إبعاد مدير الأملاك عن موقعه الحالي، بدلا من تحويلهم إلى النيابة العامة للتحقيق!!.